

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً

د . نسيم حسن أبو جامع

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم الاقتصاد

جامعة الأزهر - غزة

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر ثورات الربيع العربي على اقتصاديات الدول المعنية ، وإظهار حاجة دول الربيع العربي الماسة إلى الاستثمارات الأجنبية ، كما وقد وفرت الدراسة رؤية واضحة لحجم الاستثمارات الأجنبية الهاربة من عدم الاستقرار التي صاحب الثورات العربية على اقتصادياتها المتداعية بسبب عدم الاستقرار . كما حاولت توضيح مشجعات و حوافز الاستثمار في فلسطين لتحديد آلية يمكن من خلالها الاستفادة من تلك التغيرات في تحديد سياسة استقطاب فلسطينية قد تساعد الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني. واستنتجت الدراسة، إلى اعتماد دول الربيع العربية على الاستثمار الأجنبي كمولد أساسي لاستثمارات توفير فرص عمل في اقتصادياتها. عدم الاستقرار في دول الربيع و خفض تصنيفها الائتماني ساعد في تسريع هروب الاستثمارات الأجنبية منها مما أدى إلى خفض حجم الاستثمارات الأجنبية في عموم المنطقة ، وانعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة ، كما أن تكلفة ثورات الربيع العربي الاقتصادية أكبر من قدرة هذه الاقتصاديات على التحمل في ظل أزمة مالية دولية يعيشها العالم. و أوصت الدراسة بخطوات يمكن العمل على تنفيذها عربياً و فلسطينياً لمحاولة جذب و إعادة الاستثمارات الأجنبية الى اقتصادياتها.

الكلمات المفتاحية: ثورات الربيع العربي ، الاستثمارات الأجنبية ، حوافز الاستثمار ، عدم الاستقرار.

Impact of Arab Spring Revolutions on Foreign Direct Investment Trends in the Spring Revolutions States and How to profit from them in Palestine

Abstract: The present study aimed to identify the impact of Arab revolts spring on their economies, to show the urgent need for the Arab States for foreign investment. The study has provided a clear vision of foreign investment fleeing due to instability which accompanied the spring revolutions. The study also attempted to clarify the investment incentives in Palestine to suggest a mechanism for effective traction policy to attract foreign investments to Palestine, so it may help in creating new jobs in the Palestinian economy. We concluded, by the need to adopt new effective policy for attracting and returning back the foreign investment as a key financing investment to create jobs in their economies. Instability in the spring revolutionary country down grading credit helped to accelerate the flight of foreign investment, which has reduced the volume of foreign investment throughout the region and reflected

on the growing problem of unemployment. The economic cost of spring revolutionary countries, greater than the capacity of these economies, under the world international financial crisis. Finally the study recommended steps must be implemented by the spring revolutionary countries and the Palestinian authority to attract foreign investments.

Key words: revolutionary spring countries, foreign investments, investments incentives, unstability.

مقدمة: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، والذي تعمل جميع دول العالم على استقطابه من خلال قوانين تشجيع الاستثمار، نظراً لما يلعبه من دور بارز في استقدام الخبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى قدرة هذه الاستثمارات لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاديات المحلية لما يصاحبه من اعتقاد بأنه يجلب مزايا اقتصادية عديدة لاقتصادياتها. ولأجل ذلك قامت العديد من الدول العربية بسن القوانين والتشريعات التي تعمل على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات على أمل استغلال هذه الاستثمارات في إيجاد مصدر تمويل لعملية خلق فرص عمل؛ لما تعانيه الدول العربية من عجز في تمويل استثماراتها أو موازاناتها. نظراً لاعتماد تدفقات الاستثمار الأجنبي على مناخ سياسي معين لجلب الاستثمار المعني على المدى الطويل. فرأس المال جبان، ولا يتحرك إلا في ظروف آمنة ومستقرة، وهو يتذبذب بين الربح والخوف حسب الظروف المحيطة به، الاستثمار الأجنبي غير معني بأي شيء عدا الربح بعيداً عن أي اضطرابات ونزاعات كذلك التي تشهدها دول ما يسمى بدول الربيع العربي.

ولعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد بسبب الاضطرابات التي أحدثته الثورات الربيعية الجارية، وما نتج عنها من ارتفاع في درجة عدم التأكد، وصعوبة التنبؤ الاقتصادي لما قد يحدث؛ وخصوصاً من قبل رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب. وتأكيد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية منها بدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترجعاً واضحاً في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا. وأشار العديد من المسؤولين إلى أن مؤشرات انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول أخذت في التزايد؛ وعودتها مرهونة بعودة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني. أما فلسطينياً، فالاقتصاد يعاني بشكل عام من ندرة رأس المال، وضعف الاستثمارات الأجنبية والقدرة على استقطابها، في ظل تعاف اقتصادي يظهر في عام 2010 بعد جمود ساد في 2007-2008 في ظل هذا التعافي المتنامي برز سؤال مهم وهو: هل يمكن تطوير سياسة

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

استثمارية فلسطينية تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية الصغيرة الحجم أصلاً في فلسطين والبالغه 1,586 مليون دولار نهاية عام 2009 بارتفاع بلغت نسبته 18% عن عام 2008¹ والهاربة من دول الربيع العربي في ظل الانقسام السياسي بين غزة و الضفة؟

مشكلة البحث:

تشكل الاستثمارات الأجنبية محوراً مهماً من محاور دعم الاقتصاديات العربية التي اتسمت بعدم الاستقرار في فترة ثورات الربيع العربي الأخيرة، مما أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية باحثه عن مناخ استثماري آخر في الوقت الذي تعتبر الاقتصاديات العربية في أمس الحاجة لتلك الاستثمارات؛ مما ساهم في تدني مستويات النمو الاقتصادية بشكل حاد في تلك الفترة مصحوباً بارتفاع نسب البطالة في دول كانت البطالة السبب الرئيس في قيام ثوراتها الربيعية. وعلى الرغم من محاولات بعض الدول العربية لاستقطاب رأس المال الأجنبي، إلا أنها لم تنجح في ذلك مقارنة مع الدول النامية الأخرى، وزاد الأمر سوءاً عندما اصطدمت بحاجز ثوراتها التي ساهمت في هروب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الضعيفة أصلاً، مما أعطى مؤشراً بمزيد من التدهور الاقتصادي. لذلك يمكن طرح مشكلة هذا البحث في التساؤلات التالية:

• ما مدى اعتماد دول الربيع العربي على الاستثمارات الأجنبية كمصدر هام من مصادر تمويل خلق فرص عمل؟

• ما الذي حدث للاستثمارات الأجنبية في ظل ثورات الربيع العربية وبعدها ؟

• كيف يمكن أن تستفيد السلطة الفلسطينية من هذا التغير واستقطاب تلك الاستثمارات ؟

أهمية البحث:

لا خلاف على أهمية التمويل الخارجي في الدول العربية، فهو عنصر من عناصر تمويل الاستثمارات لخلق فرص عمل، وقد احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال الفترات الأخيرة. كما أن الدول العربية - ومن ضمنها مناطق السلطة الفلسطينية - تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، و يترافق ذلك مع مؤشرات لارتفاع معدلات النمو السكاني، مما جعل خلق فرص عمل جديدة ورفع نسبة الاستثمارات تحدياً أساسياً أمام تلك الدول. لذلك تتجلى أهمية هذا البحث في حد ذاته وفي إظهار حاجة دول الربيع العربي الماسة إلى الاستثمارات الأجنبية، وتوفير رؤية واضحة لحجم الاستثمارات الأجنبية الهاربة مع عدم استقرار اقتصادياتها الذي

1- النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، ونشرت نتائجه، الأربعاء 13-10-2010.

د . نسيم أبو جامع

صاحبت الثورات العربية ،وكيف يمكن الاستفادة من تلك التغيرات في تحديد سياسة استقطاب فلسطينية قد تساعد الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته إلى دول الربيع العربي.
- تسليط الضوء على حجم التراجع في الاستثمارات الأجنبية الذي عانت منه الدول العربية في فترة ثورات ربيعها العربي.
- إظهار القطاعات الرئيسية التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات العربية.
- تحديد آليات عملية للاستفادة الاقتصادية من الثورات العربية فلسطينياً.

فرضيات البحث:

يعتمد هذا البحث على الفرضية الرئيسية، التالية:

- أثرت الثورات العربية سلباً على الاستثمار الأجنبي كمصدر مهم من مصادر التمويل. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويل دولية، حققت نتائج إيجابية على الاقتصاديات العربية.
 - الاستثمار الأجنبي هو الطريقة الرئيسية في الدول العربية لتغطية العجز التمويلي مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.
 - هروب الاستثمارات الأجنبية من دول الربيع العربي وبحثها عن اقتصاديات جديدة حاضنة لها نتيجة لعدم الاستقرار.

منهجية البحث:

سوف يعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لحدثة المشكلة و المعلومات الخاصة بها، وذلك للتعرف على حجم و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والقضايا المرتبطة به في ظل ثورات الربيع العربي.

سيتكون البحث من ثلاث مباحث أساسية، وهي :

- 1- أهمية ، محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 2- الاستثمارات الأجنبية في دول الربيع العربي.
- 3- مقومات جذب الاستثمار الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

المبحث الأول : أهمية و محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وملائمته فلسطينياً:

للتعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي و محدداته لا بد في البداية من تحديد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث اعتبر صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية تعكس هدف حصول اقتصاد (ما) على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وينتج عن ذلك علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بنفوذ كبير في إدارة المؤسسة² . ويتفق هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، كما يتفق أيضاً مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة UNCTAD. أما المعهد العربي للتخطيط بالكويت فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات³. كما عرفه آخرون على أنه نقل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا من بلد لآخر بهدف إنشاء موجودات مولدة للإيرادات(للربح)أو الحصول عليها⁴.

من خلال التعريفات السابقة؛ يمكننا أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بقيام المستثمر الأجنبي باستثمار وإدارة للاستثمار مباشرة بما يرافقه من استحضر لتكنولوجيا و فنون إنتاجية خارج الحدود الجغرافية لبلده، سواء كان تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، مع إمكانية تملك حق الإدارة بشكل كامل أو جزئي. كما أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في عدة أمور يمكن ذكرها في⁵ :

² - الكفري، مصطفى عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

³ - حسان، خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة، 2004.

⁴ - مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 50.

⁵ - Alasraj, Hussein, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Kuwait industrial bank series, NO:83,2005

1- القدرة على خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.

إن معدل البطالة فلسطينيان في تحسن مستمر خلال السنوات الثلاثة الماضية لينخفض من 24.6 عام 2009 إلى 23.7 عام 2010⁶ ولكن مازال هناك الحاجة لخفض هذا المعدل المرتفع نسبياً، ويمكن إذا ما تم استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين المساعدة في الحد من هذه المشكلة و خفض هذا المعدل إلى مستويات أدنى.

2- القدرة على نقل خبرات وتدريب الكوادر الوطنية فنيا وإداريا.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بوجود تلك الكوادر الفنية و الخبرات التي تحتاج إلى تفعيل، ومزيد من التدريب التي يمكن أن يتوفر لها من استقدام الاستثمارات الأجنبية إذا ما تم استقطابها.

3- فتح المجال أمام الصناعة المحلية لدخول الأسواق العالمية والإنتاج بمواصفات ذات معايير عالية.

مع وجود منتج فلسطيني يعاني من العزلة لعدم قدرته الوصول إلى الأسواق العالمية فإن الاستثمارات الأجنبية بحصانته سوف تساعد بالتأكيد هذا المنتج في الوصول إلى الأسواق العالمية في ظل وجود العديد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من دول العالم التي يتمتع فيها المنتج الفلسطيني بالرعاية.

4- العمل على نمو الصادرات والتكيف مع التوجهات الجديدة.

الصادرات الفلسطينية في تذبذب مستمر منذ 2001 لتصل إلى أقصى معدل نمو في عام 2007 بمعدل 17.6% لتعاود الانخفاض إلى 15.4% في عام 2008، 13.6% في عام 2009، 12.5% في عام 2010⁷. لهذا يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تعمل على تنميتها؛ لأنها لديها القدرة و الأفضلية من خلال الاتفاقيات الموقعة مع عديد من دول العالم كما ذكر سابقاً.

5- المساهمة الفاعلة في مجالي النمو والتنمية وخصوصاً في الدول النامية.

6- رفع نسبة التكوين الرأسمالي وتعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني.

مع تناقص فجوة الموارد من 57.2% عام 2001 إلى 50.0% عام 2010⁸ بالرغم من التحسن في فجوة الموارد إلا أنها تبقى واسعة في الاقتصاد الفلسطيني ويمكن جسرهما أو تقليصها من خلال الاستثمارات الأجنبية.

⁶ - سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث و السياسات النقدية ص.ii.

⁷ - سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق ص.79.

⁸ - سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق ص.79.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

7- معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد المضيف إذا ما وجهت الاستثمارات نحو مشاريع البنية الأساسية والقطاع الصناعي.

8- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيضة.

وبالرغم من هذه المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاج إليها الاقتصاد الفلسطيني فإن للاستثمارات الأجنبية بعض المساوئ، حيث إن هذا الاستثمار لا يعمل على بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدولة المضيضة؛ فطرق الإنتاج قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر، فيها ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف، كما يسهم الاستثمار الأجنبي ومشروعاته بالتباين في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة في قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة. وللاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل مساوئه فإنه يتوجب على الدولة الحرص بحيث تكون الاستثمارات الوافدة ملائمة بقدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية مع الإشارة إلى أهمية المشروعات المشتركة التي تشرف عليها الدولة مع المستثمر الأجنبي. ولا يخلو الاستثمار الأجنبي من بعض المحددات و التي تتعلق بجميع الأطراف المنظمة له. إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وعلى جودة رأس المال البشري في البلد المضيف، كما أن هذا التأثير يعتمد أيضاً على درجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي فيه. كما إن استقرار الوضع السياسي و السياسات الاقتصادية المطبقة في البلد المضيف تعمل على تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد ذلك البلد، فعلى سبيل المثال تختلف الدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح من الاستثمار الأجنبي أكثر من تلك التي تتبع السياسات الحمائية. وهنا يمكن استعراض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع الأطراف المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي⁹:

المحددات الخاصة بالبلد المضيف:

- مدى استيعاب الاقتصاد المضيف.
- الاستقرار السياسي .
- إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية.

⁹ - Working paper on international investment, study prepared within the framework of the Organization for Economic Co-operation and Development with the people's republic Chinas in the area of foreign direct investment, December 2000.

د . نسيم أبو جامع

- مستوى كفاءة البنية الأساسية للاقتصاد المضيف.
- وفرة عناصر الإنتاج ومهارة القوى العاملة.

المحددات الخاصة بالاستثمارات الوافدة:

- حجم و طبيعة رأس المال.
- تجنب تقلبات أسعار الصرف.
- التكنولوجيا.
- التسويق.
- وفورات الحجم.
- القوة التفاوضية والسياسية.

المحددات الفلسطينية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

بعد التعرف على أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المذكورة سابقاً يمكن أن نستخلص أهمية الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الفلسطيني، و الأسباب التي تتطلب استقدامه إلى الاقتصاد الفلسطيني:

- حداثة الاقتصاد الفلسطيني و قدرته الاستيعابية على أي استثمارات منتجة مع وجود فائض القوى العاملة ، ومقدار الناتج الإجمالي المتنامي فيه بشكل مستمر خصوصا في فترة التعافي 2010-2011 واستقرار أسعار صرف الشقل مقابل الدولار الأمريكي ،ومعدلات التضخم التي تعمل سلطة النقد على أن تكون تحت السيطرة باستمرار حيث كانت ما بين 2.8% لعام 2009 و 3.7% في عام 2010¹⁰.
- الاستقرار السياسي الذي قد يأخذ مسارا وطنيا صحيحا بعد إعلان قطر في فبراير 2012 والإصلاحات الاقتصادية المستمرة و المتواصلة والذي أشادت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية بمستوى أداء و جاهزية الاقتصاد الفلسطيني لاستيعاب أي استثمارات حالية.
- بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات المنظمة لدخول المنتج الفلسطيني إلى الأسواق الإقليمية و العالمية إلا أن المعيق الإسرائيلي يقف حجر عثرة دوما في حال تعثر العملية السلمية ،فقد تكون الاستثمارات الأجنبية السبيل الأمثل لإخراج و إبراز المنتج الفلسطيني إلى الأسواق العالمية لما تتمتع به هذه الاستثمارات من حصانة على مستوى العالم.

¹⁰ - سلطة النقد، التقرير السنوي 2010 مرجع سابق ص iv.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

- اللبنة الأساسية الاقتصادية في طور الحداثة و التطور وصالحة لاستقطاب أي استثمارات حالية يمكن أن تشجع على تطويرها.
- توافر القوة العاملة المدربة والمؤهلة فلسطينياً قد يكون هذا العنصر أكثر العناصر إن لم يكن أوحدها المتوفر فلسطينياً.

مما سبق يتضح أن المحددات الخاصة بالبلد المضيف، تتطابق معظمها إن لم تكن كلها مع إمكانيات وجاهزية الاقتصاد الفلسطيني، واستعدادات سلطة النقد الفلسطيني في التحول إلى بنك مركزي و إصدار النقد الفلسطيني، وارتفاع عوائد الاستثمار بنسبة 19.6% خلال العام 2010 لتصل قيمتها إلى 149.2 مليون دولار¹¹، كل ذلك يأتي لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، ماعدا المعيق الإسرائيلي الذي قد يقف حجر عثرة في وجه أي عمليات استقطاب استثماري داخل الاقتصاد الفلسطيني، لهذا فإن إمكانية الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية فلسطينياً ممكنه بالرغم من تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تراجع عائد هذه الاستثمارات جراء التذني في معدلات الفوائد¹²، وعلى السلطة الوطنية موحدة (غزة و رام الله) العمل على استقطاب هذه الاستثمارات الهاربة، ولكن يبقى السؤال، ما هي الآلية التي يتوجب إتباعها فلسطينياً؟ علماً بأن الباحث يفضل أن يفرد بحث جديد للإجابة على هذا السؤال ولكن لحاجة البحث الماسة، لتحديد إجابة (ما)، التقى الباحث بمجموعة من الأكاديميين و النقابيين و المستثمرين للتعرف على وجهة نظرهم حول هذه الإجابة وكان الرأي الغالب لهم لا يمكن في ظل ظروف الانقسام الحالي استقطاب أي استثمارات حتى ولو كانت فلسطينية للاستثمار في فلسطين. و يمكن تلخيص الآراء في النقاط التالية:

- على جميع الأطراف الفلسطينية العمل الجاد لإعادة اللحمة الفلسطينية لشطري الوطن للوصول إلى حالة الاستقرار السياسي التي تتطلبها عملية جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة تأهيل البنى الأساسية الاقتصادية لتصبح أكثر حداثة وملائمة لاستقطاب أي استثمارات خصوصاً في قطاع غزة.
- تفعيل جميع الاتفاقيات الوطنية مع دول العالم الخارجي الخاصة بالتجارة الخارجية (و مناطق التجارة الحرة) لتشجيع عملية الاستيراد و التصدير إلى الأسواق الفلسطينية.

¹¹ - سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق ص 30.

¹² سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق ص 30.

- إعادة هيكلة مخرجات نظام التعليم العالي ليتناسب مع متطلبات سوق العمل الحديثة التي تطلبها الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية في دول الربيع العربي:

الاستثمارات الأجنبية في دول الربيع العربي:

تتشابه الدول العربية في طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تقريبا، و يمكن تحديد أسباب هذه المشاكل في المحاور الاقتصادية التي تتعلق بالنمو والبطالة والفقر والافتقار إلى العدالة في توزيع عوائد التنمية إن وجدت، وتشير الإحصائيات إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 8%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها عام 2010 حوالي 14مليون نسمة¹³.

لقد بدأت ملامح الربيع العربي تتشكل في مصر، حيث دعا عمال الغزل والنسيج في المحلة إلى إضراب وطني واجهته الحكومة بقوة السلاح في عام 2008. إلا أن شرارة البداية انطلقت من تونس، وفوجئ العالم بعدوى الثورات العربية تنتقل من دولة لأخرى منذرة بتغييرات اجتماعية واقتصادية جوهرية. أما بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد انخفضت عالمياً بنسبة 37% في عامي 2008 - 2009 لتصل إلى 1.1 تريليون دولار مقابل 1.8 تريليون دولار في العام 2008، إلا أن التقرير توقع عودة تلك الاستثمارات إلى الارتفاع في عامي 2010 - 2011¹⁴. كما كشف تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بأن هناك تراجعاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية يصل إلى ما نسبته 17% خلال العام 2011¹⁵. لوحظ من جدول رقم (1) الانخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حيث انخفض من 43.22 مليار دولار عام 2010 ليصبح 36.42 مليار دولار عام 2011، إن هذا الانخفاض يعادل 16.5% من عام 2010 إلى 2011. حيث بلغ نصيب الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الأقاليم المذكورة في الجدول رقم (1) حوالي 13% لعام 2010 لينخفض إلى 8% لعام 2011. مع ملاحظة ارتفاع حجم الاستثمارات الكلية من 324.76 مليار دولار عام 2010 ليصبح 429.27 لعام 2011 أي بزيادة في حجم الاستثمارات الكلية قدرها 32.5% لنفس الفترة الزمنية. ومع بدء

¹³ - حبيب الشمري، تقرير لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، اقتصاد الثورات، العدد 6571، 2011/10/8.

¹⁴ - تقرير منظمة الاسكوا التابع للأمم المتحدة الصادر عام 2010.

¹⁵ - تقرير اتحاد المصارف العربية، العدد 373، ديسمبر 2011، ص108.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

ملاحظ إعادة الاستقرار في عام 2012 عادت الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الى ما كانت عليه في عام 2010 لتصبح 43.81.

جدول رقم (1)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في أقاليم العالم الصاعدة و النامية(مليار دولار)

2012	2011	2010	أقاليم العالم
43.81	36.42	43.22	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
40.19	31.27	21.53	وسط و شرق أوروبا
30.52	29.57	7.62	كومنولث الدول المستقلة
169.45	169.64	159.33	آسيا الصاعدة
139.93	128.76	73.18	أميركا اللاتينية و الكاريبي
38.07	33.61	19.88	أفريقيا وجنوب الصحراء
461.97	429.27	324.76	المجموع

المصدر: world economic outlook,IMF,september2011.

في الفترة التي تزايدت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بدأت أحداث الربيع العربي تنفجر مما كان له الأثر العكسي على اتجاه سير هذه الاستثمارات وإعادة توجيهها إلى دول آسيا الصاعدة لترتفع من 159.33مليار دولار في عام 2010 لتصبح 169.64 في عام 2011 ، ودول أميركا اللاتينية والكاريبي لترتفع من 73.18مليار دولار في عام 2010 لتصبح 128.76 في عام 2011 ، ودول أفريقيا وجنوب الصحراء لترتفع من 19.88مليار دولار في عام 2010 لتصبح 33.61 في عام 2011 ،فكان النصيب الأكبر لدول أميركا اللاتينية و الكاريبي بزيادة قدرها 76%تقريبا ،تليها دول أفريقيا وجنوب الصحراء 67%.

أثر اضطرابات الربيع العربي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أما دول الربيع العربي، فقد أثرت اضطرابات الربيع العربي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس؛ ويتضح ذلك من خلال مقارنة الأعوام الأخيرة، حيث بلغت تلك التدفقات 639 مليون دولار في العام 2004، و 782 مليون دولار في العام 2005، و 3.312 مليون دولار في العام 2006، و 1.618 مليون دولار خلال العام 2007¹⁶. أما في العام 2010 وتحديدا في شهر كانون الثاني (يناير) فقد بلغت تلك الاستثمارات حوالي 159.7 مليون دولار

¹⁶ UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B.1.-.

د . نسيم أبو جامع

مقابل انخفاض حاد في نفس الشهر من عام 2011، حيث وصلت تلك الاستثمارات إلى 89.5 مليون دولار¹⁷ أي انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 50%. كما تسببت المظاهرات في خسارة للاقتصاد التونسي قدرت بما يقارب من ثمانية مليارات دولار¹⁸، كما تم خفض تصنيف تونس الائتماني إلى الصفر حسب وكالة فيتش، إضافة إلى فقدان الاقتصاد التونسي لمصادر العملات الأجنبية بسبب تدهور السياحة وانعدام الحوالات الخارجية. وقد أشار اتحاد المصارف العربية في تقريره الصادر في العام 2011 بأن الاقتصاد التونسي تكبد في عام 2011 خسائر تقدر بحوالي 2.52 مليار دولار أمريكي. كما ذكر التقرير (World, 2008, Investment Report) أن نسبة النمو في الاقتصاد التونسي ستهبط من 3.05% إلى 0.01%¹⁹. إجمالاً يمكن تحديد معدل التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد التونسي بما يعادل 25% من حجم الاستثمار الكلي لعام 2010²⁰.

جدول رقم (2)

النتائج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو لكل من دول الربيع العربي

الدولة	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سوريا
معدل نمو الناتج المحلي	2009	3.1	4.7	2.3-	6.0
	2010	3.7	5.1	4.2	3.2
	2011	1.3	1.3	-	3.0
النمو السكاني	2009	1.03	1.01	1.03	1.0
	2010	1.01	1.02	1.03	1.0
	2011	1.009	1.03	1.01	1.0
البطالة	2009	%14.7	%9.4	%20.7	%41
	2010	%13	%8.9	%19.5	%45
	2011	%18.3	%11.9	%23.1	%52
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار \$)	2009	1,688	6,712	2,674	0,655
	2010	1,589	6,386	3,114	0,300
	2011	624	-	-	-

¹⁷ - حبيب الشمري، تقرير لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره.

¹⁸ - بولا ميجا، مجلة العرب الدولية - المجلة - لندن، العدد 1564، يونيو، 2011.

¹⁹ - UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B.1.

²⁰ - وكالة تونس إفريقيا للأنباء، الثلاثاء 19 - يوليو 2011.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات الملحق الإحصائي لتقرير مناخ الاستثمار 2010.

مصر؛ بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها حوالي 2.157 مليون دولار في العام 2004، وارتفعت إلى 5.376 مليون دولار في العام 2005، لترتفع إلى 10.043 مليون دولار في العام 2006، ولتصل إلى 11.578 مليون دولار في العام 2007. أما بالنسبة للعام 2011 فهناك تراجع واضح لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الثالث من العالم المالي 2010-2011 بنسبة بلغت حوالي 75.1% في المائة لتصل 163.6 مليون دولار مقابل 656 مليون دولار في الربع الثاني لنفس السنة المالية 2010-2011²¹. إن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي احتلت المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الربع الثالث من عام 2010 - 2011 مسجلة 1.144 مليار دولار، بارتفاع نسبته 12 في المائة عن الربع الثاني والذي بلغ 1.022 مليار دولار، بينما تراجعت بنحو 45 في المائة مقارنة بالفترة المناظرة من العام المالي السابق له (2009-2010) والتي بلغت 2.057 مليار دولار²².

الجمهورية العربية اليمنية؛ إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بلغ 144 مليون دولار في العام 2004، 302 مليون دولار في العام 2005، 1.121 مليون دولار في العام 2006، تراجع تراجعاً حاد وصل إلى 464 مليون دولار في العام 2007²³. وفي العام 2011، حدث تراجع حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بعد أن تجاوزت خسائر الاقتصاد اليمني نحو 1.5 مليار دولار، وتعثر الحركة المصرفية بنسبة 40 في المائة، وعجز في الموازنة وصل لأكثر من أربعة مليارات دولار²⁴، ويحتمل أن تهبط الاستثمارات بما قيمته 200 مليون دولار أو أكثر بسبب الصراع القائم الآن.

الجمهورية العربية السورية، والتي لا زالت تشهد أحداثاً دامية مؤسفة حتى الآن فقد صرح معاون رئيس الهيئة السورية للثورة أن الاستثمارات الأجنبية زادت من 583 مليون دولار في

²¹- تقرير البنك المركزي المصري، اغسطس 2011.

²²- محمد عبد الظاهر، مقال بعنوان تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بعد الثورة، موقع الزاوية الإلكتروني، 2011/10/10، <http://www.zawya.com/arabic/story.cfm/sidZAWYA>

²³- NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT 2011. تقرير الانتكاد السابق،²³

²⁴- حبيب الشمري، تقرير لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره.

د . نسيم أبو جامع

العام 2005 إلى ما يقارب 1.469 مليون دولار في عام 2010، إلا أنه أكد على تراجع تلك الاستثمارات في العام 2011 وبشكل حاد دون ذكر أرقام واضحة²⁵.

و ما يخص ليبيا فندرة المعلومات لم تنتج الفرصة للباحث أن يوضح أكثر حول حالة الاستثمارات الأجنبية فيها حيث كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند 3.8 مليار دولار، في عام 2010، ومن المتوقع تراجعها إلى 500 مليون دولار لعام 2011²⁶.

من ناحية أخرى ، ذكرت التقارير الصادرة مؤخراً ، منها "تقرير لمجلس الغرف السعودية جاء فيه " الثورات العربية تنتج توجهات اقتصادية جديدة اقتصاد الثورات .. نموذج السوق فقط» يتراجع لمصلحة الدولة والسوق معا»²⁷ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه إلى الخليج وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية، حيث وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى حوالي 29 مليار دولار في العام 2011²⁸، وقد أكدت ذلك مؤسسة النقد العربي السعودي و صندوق النقد الدولي. وفي نفس السياق، ومن خلال تحليل تقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي، حصلت السعودية على المركز الأول عربياً وتلتها الإمارات العربية المتحدة ثم قطر²⁹. كما تضمن تقرير للبنك الدولي صادر في عام 2010 تصنيف المملكة السعودية في المرتبة الثالثة عشر عالمياً في استقطاب و تهيئة مناخ الاستثمار المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من بين 183 دولة متقدمة عن العام 2009³⁰ بثلاث مراكز بعد أن احتلت المركز السادس عشر في نفس العام.

أما تكلفة الربيع العربي الاقتصادية فقد تم تقديرها بواسطة مركز "جيوبوليسيتي" إلى الخسائر في الإنتاجية كنتيجة للصراعات أو الانتفاضات في 6 دول عربية مرت أو تمر بانعدام استقرار كبير، معتمداً في ذلك على بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي، وقدرت بنحو 20.56 مليار دولار بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الدول العربية الست.

²⁵- نسيم معلا، صحيفة الثورة السورية، 2011/11/15.

²⁶- البوابه، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 - 11:27 بتوقيت جرينتش عبر <http://www.albawaba.com/ar>

²⁷ صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6571 بتاريخ 2011/10/8، http://www.aleqt.com/2011/10/08/article_587337.html

²⁸- فهد النتيان، تقرير صحيفة الرياض السعودية، الرياض الاقتصادي 2011/11/21 العدد 15855

²⁹- صحيفة القبس الكويتية، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات (ضمان) الأربعاء 11 يناير 2012 ، العدد 13870

³⁰- مجلة العرب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

أما التكلفة بالنسبة للتمويل العام فبلغت 35.28 مليار دولار. وبحسب الدراسة، التي شملت دول ليبيا وسوريا ومصر وتونس والبحرين واليمن، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للربيع العربي فيها 55.84 مليار دولار. وأوضحت أن التكلفة الإجمالية للثورة في ليبيا بلغت 14.2 مليار دولار، بينما وصلت في سوريا إلى 27.3 مليار دولار.

أما في مصر فبلغت تكلفة ثورة 25 يناير 9.79 مليار دولار، وفي تونس 2.52 مليار دولار، في حين بلغت التكلفة في اليمن 0.98 مليار دولار.

وكشف التقرير أن الربيع العربي كانت له نتائج إيجابية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة 62.8 مليار دولار، وفي السعودية 5 مليارات دولار، أما في الكويت فبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي مليار دولار³¹.

الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الربيع:

بعد التأكد من تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الربيع العربي لا بد لنا من التعرف على أسباب هذا التراجع، وهي في الغالب تأتي ضمن فرضية جين رأس المال الذي يهرب عند توقع ارتفاع درجة المخاطرة، والتي صاحبت ما يسمى بثورات الربيع العربي، ولكن لو أردنا أن نضع هذه الأسباب للقارئ يمكن أن تكون على الشكل التالي:

- الإضرابات السياسية و الاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي.
- عدم الاستقرار الأمني و الاجتماعي للاستثمارات الأجنبية بصفتها مراكز قوى للنخبة الحاكمة في دول الربيع العربي.
- ارتفاع درجة المخاطرة في دول الربيع العربي.
- انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية.
- سوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل ومعدل النمو في الناتج المحلي.
- صاحب هذه الثورات الأزمة المالية العالمية و انخفاض التصنيف الائتماني لبعض الدول ذات المراكز المالية المتقدمة، مثل فرنسا أدى إلى زيادة مخاطر الائتمان في هذه الدول فخرجت رؤوس الأموال بحثاً عن ملاذ أحر أكثر أمناً.

³¹ - www.france24.com/.../20111014-tunisia-egypt-protest-syria-li... بالفرنسية الأحد، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2011، و كذلك CNN -

د . نسيم أبو جامع

المبحث الثالث : مقومات جذب الاستثمار الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني:

فلسطينيا، يمكن لنا البحث عن سبل و مقومات لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الفلسطيني و التي يمكن تقسيمها إلى عوامل مباشرة و عوامل غير مباشرة كالتالي³²:

العوامل المباشرة:

1. توافر الأيدي العاملة الماهرة .
2. حاجة الاقتصاد الفلسطيني للاستثمار نظرا لحدائته واعتماده على الواردات لتغطية معظم احتياجاته الاستهلاكية تقريبا من الخارج .
3. وجود رجال أعمال فلسطينيين من أصحاب رؤوس الأموال في المهجر و الشتات ممن لهم الرغبة للعودة إلى فلسطين .
4. الدعم الدولي لإنشاء مناطق صناعية في فلسطين للنهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة لجمود الوضع السياسي السائد في المنطقة ، و تأسيس قاعدة سلام اقتصادي بدل حق العودة.
5. إنشاء وتأسيس سوق فلسطين المالي في مدينة رام الله بقرار رئاسي عام 1995 .

العوامل غير المباشرة:

1. زيادة عدد المؤتمرات المساهمة في إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين وزيادة الوعي الاستثماري الدولي و المحلي .
2. سن التشريعات القانونية الخاصة بالسوق المالي وبالأوراق المالية دون تباطؤ و توفير البيئة القانونية بإقرار بعض القوانين وأنظمة السوق والتعليمات التي يتم إيصالها إلى جميع الجهات المعنية.
3. تسويق الأسهم الفلسطينية في الأسواق الخارجية، لاسيما الأسواق المالية الخارجية التي توجد فيها جالية فلسطينية كبيرة، مثل الأسواق الخليجية.
4. الإعفاءات الضريبية (فترة السماح) ومنح مزيد من الامتيازات التي تمنحها السلطة للمستثمرين وخاصة الأجانب من أجل التغطية على المخاطر السياسية والاقتصادية في فلسطين.

³²- نسيم أبو جامع.الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة العدد44، شتاء 2010، www.ulum.nl ص18.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

5. قانون تشجيع الاستثمار و الذي يعد من أفضل قوانين الاستثمار وأكثرها مرونة في دول الجوار.

لا مجال للحديث عن معوقات للاستثمار في هذه الدراسة؛ لأننا نبحت عن السبل الكفيلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية لاستقطاب هذه الاستثمارات الهاربة من دول الربيع، إن الاقتصاد الفلسطيني رغم الحداثة و المعوقات السياسية و الإدارية التي يعيشها لديه العديد من المقومات المشابهة لمقومات جذب الاستثمار في دول الربيع سابقا ولكن بشيء من الخصوصية الفلسطينية. وكذلك الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في فلسطين حيث "أشارت نتائج مسح الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية و المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية إلى أن إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين قد بلغت 1,586.1 مليون دولار نهاية عام 2009 بارتفاع بلغت نسبته 18% عن عام 2008، وتشمل هذه الاستثمارات (الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى التي تنقسم إلى أرصدة الودائع في فلسطين والديون والقروض طويلة الأجل المستحقة لغير المقيمين)، وقد بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية 1,157.4 مليون دولار عام 2009 بارتفاع بلغت نسبته 34.9% عن عام 2008³³. والناظر إلى جدول (3) أسفل يلاحظ ،و يستطيع أن يقارن بين الاقتصاد الفلسطيني و اقتصاديات الربيع العربي في جدول رقم (2) ليجد ما يلي:

شهد العام 2010 استمرار النمو و التحسن في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة التي بدأت فيها الاستثمارات الأجنبية تهرب من عدم الاستقرار في دول الربيع كما جاء هذا التحسن في الاقتصاد الفلسطيني بعد الركود الذي تعرض له في 2007 - 2006. كما ولوحظ في هذا الإطار أن الإنفاق الاستثماري الفلسطيني نما بحوالي % 27.7 خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ليصبح 1.6 مليار دولار ،كما احتل الاستثمار الخاص ما نسبته % 53.7 منه، في حين شكل الاستثمار العام ما يقارب % 43.9 من إجمالي الاستثمار الكلي ،كما و ارتفعت مساهمة إجمالي الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010 إلى % 21.8 مقابل % 18.9 خلال العام السابق³⁴، الأمر الذي يعكس تزايداً للثقة في الاقتصاد الفلسطيني،التي يجب على السلطة

³³ - النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، ونشرت نتائجه، الأربيعاء 13-10-2010.

³⁴ سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث و السياسات النقدية سبق ذكره ص18.

د . نسيم أبو جامع

الوطنية الفلسطينية أن تستغل هذه الثقة في جذب الاستثمارات الأجنبية الهاربة من اقتصاديات الربيع العربي .
وفيما يلي استعراض لأهم تطورات ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني المشجعة للعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية:

جدول رقم (3)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو الناتج القومي	معدل النمو السكاني	الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة البطالة من حجم القوى العاملة	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (بلمليار \$)
2008	%2.3		3.8	20.4	%26	2,15
2009	%6.8	%7.1	3.9	18.5	%24.5	1,88
2010	%*9.0	%3.9	4.0	21.3	%23.7	2,68
2011	%*9.0	%*3.9	4.2	*21.3		**3,20

* وفق سيناريو الوضع الراهن، الذي يفترض بقاء الأوضاع والظروف الراهنة الحالية دون أي تغيير يذكر. وفي حال تدهورت هذه الظروف، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.2 % وفق السيناريو المتشائم، الذي يفترض استمرار حصار إسرائيل لقطاع غزة³⁵.

** تم احتسابها بمعدل نمو 19% حسب توقعات الإحصاء الفلسطيني للربيع الأول من عام 2011. وفق معايير جذب الاستثمار ، وحوافز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ، والتقدم الملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني وعضوية فلسطين في الرابطة العالمية لترويج الاستثمار (WAIPA) ، والشهادات الدولية المتعاقبة من الدول و المؤسسات يتبقى على الساسة في فلسطين النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني خارج إطار حساباتهم الحزبية ، وأن يتراسوا للعمل بالتوصيات التي خلص إليها الباحث.

³⁵ سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث و السياسات النقدية، سبق ذكره ص 36.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

خلال المادة البحثية التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى ما يلي:

- اعتمدت كثير من الدول العربية و منها دول الربيع على الاستثمار الأجنبي كمولد أساسي لاستثمارات توفير فرص عمل في اقتصادياتها.
- خفض التصنيف الائتماني لدول الربيع ساعد في تسريع خروج الاستثمارات الأجنبية منها.
- شهد العام 2010-2011 هروب الاستثمارات الأجنبية من دول الربيع العربي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي الذي شهدته هذه الدول.
- كانت دول الربيع من حيث هروب الأموال الأسرع .
- انعكس هروب الاستثمارات من دول الربيع على خفض حجم الاستثمارات الأجنبية في عموم المنطقة.
- تفاقمت مشكلة البطالة في دول الربيع بعد هروب هذه الاستثمارات و الهدوء النسبي المزعوم في دول الربيع.
- معاودة الاستثمارات الأجنبية مرة أخرى للنمو في هذه الاقتصاديات وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي من خلال IMF, world economic outlook .
- كانت تكلفة ثورات الربيع العربي الاقتصادية أكبر من قدرة هذه الاقتصاديات على التحمل في ظل أزمة مالية دولية يعيشها العالم.
- كان هناك إجماع على حالة التعافي الذي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني بعد فتر ركود دام لعامين 2007-2008.
- تعتبر البنية الأساسية جاهزة لاستيعاب أي استثمارات أجنبية في إطار الطاقة الاستيعابية المتوفرة للاقتصاد الفلسطيني.
- سيساهم تحويل سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي الإسهام الأكبر في تحديد السياسات المالية و النقدية اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

د . نسيم أبو جامع

ثانياً التوصيات:

طبقاً لطبيعة المشكلة والتي تخص كل من دول الربيع العربي، والاقتصاد الفلسطيني ستكون توصياتنا على مستويين .

الأول: عربياً على مستوى دول الربيع :

- يتوجب على دول الربيع أن تعمل فوراً على إعادة الاستقرار إليها كمحاولة لخفض درجة المخاطرة حتى يتسنى للاستثمارات الهاربة الرجوع.
- العمل على تأمين أي استثمارات أجنبية من خلال تأسيس صناديق تأمين للاستثمارات بشكل عام تعمل على تخفيض درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات.
- في ظل مثل هذه الظروف يتوجب على دول الربيع العربي العمل على منح نسبة علاوة تعمل على رفع معدل العائد على الاستثمار كمحفزات للاستمرار في العمل في ظل تلك الظروف.
- إعادة النظر في التسمية السياسية التي أطلقت على دول الربيع العربي لاسم أكثر واقعية يتماشى وطبيعة نتائج هذه الثورات.

ثانياً: على المستوى الفلسطيني:

- الإسراع في إعادة اللحمة بين شطري الوطن (غزة والضفة) تمهيداً لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على تحفيز المستثمر الأجنبي للقدوم إلى فلسطين.
- الإسراع في تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي للمساعدة في تحديد السياسات المالية و النقدية المحفزة لقدم المستثمرين.
- الاستمرار في تحديث البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب أي استثمارات أجنبية في إطار الطاقة الاستيعابية المتوفرة للاقتصاد الفلسطيني.
- التركيز على تطوير العوامل المباشرة المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تفعيل آلية التأمين الدولية للاستثمارات الأجنبية المستقدمة إلى فلسطين لخفض درجة المخاطرة التي تواجه المستثمر الأجنبي.
- تفعيل عضوية فلسطين في الرابطة العالمية لترويج الاستثمار (WAIPA) للاستفادة منها في العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير وتحديث القوانين والتشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي للدخول إلى الاقتصاد الفلسطيني.
- تنفيذ و تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع العديد من دول العالم لضمان استقبال الأسواق الدولية للمنتج الفلسطيني.

أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع

المراجع والمصادر:

- أحمد رعدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، ص 159 - 168.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، دراسة لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، ونشرت نتائجه، الأربعاء 13-10-2010.
- الكفري، مصطفى عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الملحق الإحصائي لتقرير مناخ الاستثمار 2010
- بولا ميغا، مجلة العرب الدولية - المجلة - لندن، العدد 1564، يونيو، 2011
- تقرير اتحاد المصارف العربية، العدد 373، ديسمبر 2011.
- حبيب الشمري، تقرير لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، اقتصاد الثورات، العدد 6571، 2011/10/8.
- حسان، خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة، 2004.
- سلطة النقد، التقرير السنوي العاشر 2010، دائرة الأبحاث و السياسات النقدية.
- صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لمؤتمر الجوانب الاقتصادية والقانونية لمنظمة التجارة العالمية، بدون تاريخ.
- مارتن غريفشيس وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.
- محمد عبد الظاهر، مقال بعنوان تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بعد الثورة، موقع الزاوية الإلكتروني، 2011/10/10،
<http://www.zawya.com/arabic/story.cfm/sidZAWYA>
- منظمة الاسكوا التابع للأمم المتحدة تقرير الصادر عام 2010.
- نسيم أبو جامع. الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة العدد44، شتاء 2010، www.ulum.nl.
- وزارة الاستثمار المصرية ، تقارير مختلفة
<http://www.investment.gov.eg/ar/investment/Pages/foreigninvestment.aspx>
- world economic outlook, IMF, septebmer 2011.
- UNCTAD, World Investment Report, 2008.